



منظمة
العمل
الدولية

100
1919-2019

موجز تنفيذي

للمشاريع الصغيرة أهميتها

أدلة عالمية بشأن إسهامات العاملين لحسابهم الخاص والمنشآت بالغة الصغر والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في العمالة



يتناول هذا التقرير أدلة مستقاة من جميع أنحاء العالم بشأن الإسهام الذي يقدمه العاملون لحسابهم الخاص¹ والمنشآت من مختلف فئات الحجم في إجمالي العمالة. ومن الاستنتاجات الرئيسية أن العاملين لحسابهم الخاص والمنشآت الصغيرة وبالغة الصغر (يشار إليها فيما يلي باسم "الوحدات الاقتصادية الصغيرة") يستأثرون بالنسبة الأكبر من إجمالي العمالة.

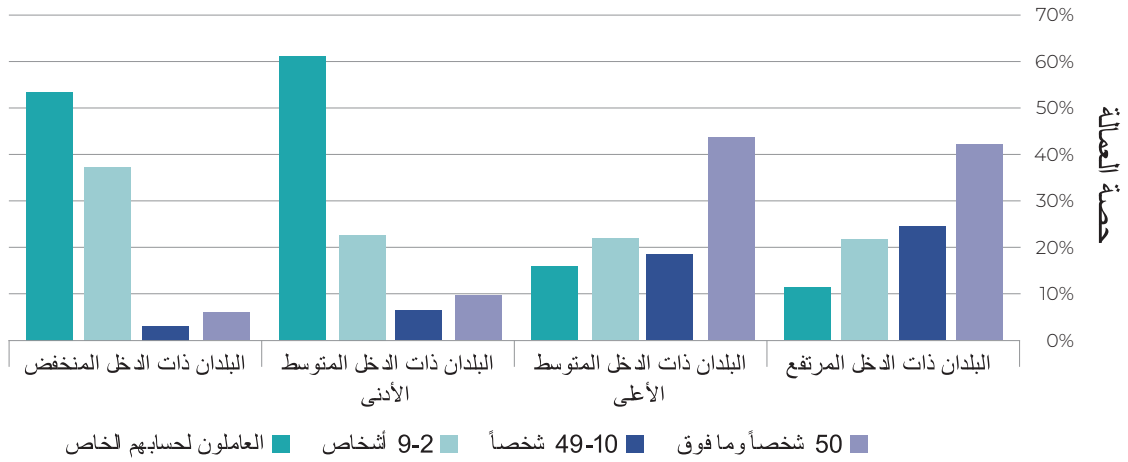
وتستند التقديرات الواردة في هذا التقرير إلى قاعدة البيانات الجديدة لمنظمة العمل الدولية التي تعتمد على الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية والقوى العاملة (مقابل الدراسات الاستقصائية القائمة على الشركات) من 99 بلداً في جميع أقاليم العالم باستثناء أمريكا الشمالية. وبالنظر إلى أن هذه الدراسات الاستقصائية تستهدف الأشخاص بدلاً من الشركات، فإن بمقدورها أن تشمل العمل للحساب الخاص والعمالة في جميع أنواع المنشآت:

- المنشآت من مختلف فئات الحجم: المنشآت بالغة الصغر (تستخدم من عاملين اثنين إلى 9 عمال) والمنشآت الصغيرة (تستخدم من 10 عمال إلى 49 عاملاً) والمنشآت المتوسطة/الكبيرة (تستخدم 50 عاملاً أو أكثر)²؛
- المنشآت من القطاع غير المنظم وكذلك من القطاع المنظم؛
- المنشآت من قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات (بما في ذلك الخدمات العامة).

وعلى حد علمنا، فإن هذه هي المرة الأولى التي يُقدر فيها إسهام العاملين لحسابهم الخاص والمنشآت المتوسطة/الكبيرة والصغيرة وبالغة الصغر في العمالة بالنسبة إلى مجموعة كبيرة بهذا الحجم من البلدان - لا سيما بالنسبة إلى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وقد أقيمت دراسات سابقة (مثلاً منظمة العمل الدولية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، 2013) بسبب نقص البيانات المتعلقة بالعاملين لحسابهم الخاص والمنشآت بالغة الصغر، مما جعل من الصعب للغاية الحصول على تقديرات موثوقة وإجراء مقارنة سليمة لحصص العمالة في مختلف أنواع الوحدات الاقتصادية.

تستأثر الوحدات الاقتصادية الصغيرة جميعها بنسبة 70 في المائة من إجمالي العمالة في عينة من 99 بلداً مشمولاً بالدراسة لغرض هذا التقرير.

حصة العمالة في مجال العاملين لحسابهم الخاص والشركات من مختلف فئات الحجم، بحسب مجموعة الدخل القطرية (النسبة المئوية)³



المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية، آب/أغسطس 2019

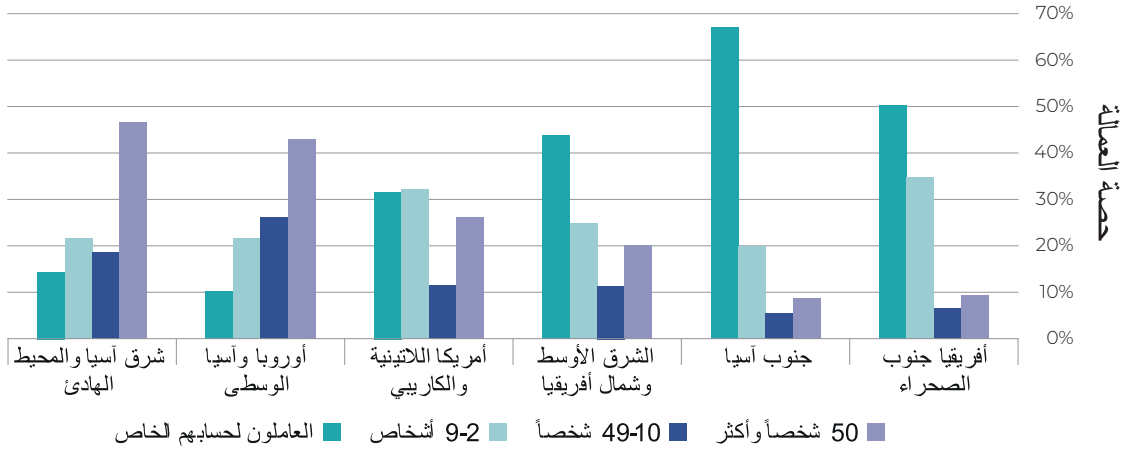
¹ يشير مصطلح "العمل للحساب الخاص" في هذا التقرير إلى الفئة الفرعية "للعمال المستقلين بدون مستخدمين" على النحو المحدد في القرار المتعلق بالإحصاءات بشأن علاقات العمل، الذي اعتمده المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل في عام 2018، وإلى "العمال المستقلين" على النحو المحدد في القرار المتعلق بتصنيف الدولي للوضع في الاستخدام، الذي اعتمده المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمل في عام 1993. ولأغراض هذا التقرير، لا يشمل مصطلح "العمل للحساب الخاص" أصحاب العمل (العمال المستقلون الذين يستخدمون العمال).

² بسبب الاختلاف الكبير في الطريقة التي تبلغ بها البلدان عن توزيع العمالة، فقد اضطررنا، لأغراض المقارنة، إلى تصنيف المنشآت المتوسطة والكبيرة ضمن فئة واحدة من المنشآت التي تستخدم 50 عاملاً أو أكثر.

³ كأساس لاختيار مجموعة البيانات لكل بلد في العينة، استُخدمت بيانات آخر عام وردت بيانات بشأنه بين عامي 2009 و2018. وهذا ينطبق على جميع الحسابات والأرقام الواردة في هذا التقرير.

إن مجموع حصة العمالة في الوحدات الاقتصادية الصغيرة ينخفض مع ارتفاع مستوى دخل البلد. وتبلغ هذه الحصة أعلى مستوى لها في بلدان جنوب آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط.

حصة العمالة في مجال العاملين لحسابهم الخاص والشركات من مختلف فئات الحجم، بحسب الإقليم (النسبة المئوية)



المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية، آب/ أغسطس 2019

وتشمل قاعدة البيانات الجديدة لمنظمة العمل الدولية المذكورة أعلاه القطاعين المنظم وغير المنظم على السواء، وهو ما يتيح إمكانية تقدير إسهام المنشآت غير المنظمة أيضاً في العمالة.

وعلى غرار حصة العمالة في الوحدات الاقتصادية الصغيرة، فإن حصة العمالة في القطاع غير المنظم تترابط سلباً بنصيب الفرد من الدخل، حيث تتراوح بين أقل من 5 في المائة في العديد من البلدان ذات الدخل المرتفع وأكثر من 90 في المائة في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض.

وإسهام القطاع غير المنظم في العمالة مرتفع على نحو خاص في الزراعة، التي يهيمن عليها العاملون لحسابهم الخاص، وجميعهم تقريباً يعملون بموجب ترتيبات غير رسمية.

ويتسم هذا التقرير ببعض أوجه القصور المتعلقة بالمنهجية وتصنيف الشركات ومجموعة البلدان التي تتوفر بشأنها البيانات ونقص البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس، حسبما يرد شرحه بتفصيل أكبر فيما بعد. ومع ذلك، فإنه يقدم أدلة تجريبية قيمة وواسعة النطاق بشأن الإسهام الذي تقدمه المنشآت من مختلف فئات الحجم والعاملون لحسابهم الخاص في إجمالي العمالة.

ويتمثل أحد الاستنتاجات الرئيسية في أن فهم الواقع الذي تواجهه الوحدات الاقتصادية الصغيرة أمرٌ أساسيٌّ للتصدي للتحديات الأساسية المتمثلة في استحداث العمالة وتحسين نوعية الوظائف. وينبغي أن يشكل دعم الوحدات الاقتصادية الصغيرة جزءاً أساسياً من استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم، ولكن بوجه خاص في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

في البلدان الواردة في العينة
والبالغ عددها 99 بلداً،
توجد نسبة 62 في المائة من
إجمالي العمالة في القطاع
غير المنظم.

